التحوط الاستراتيجي الأمريكي – الإيراني: التنافس الدولي في منطقة آسيا الوسطى أنموذجاً

أ.م.د. طارق محمد طيب القصار
بسام داؤد سليمان المولى
كلية العلوم السياسية / جامعة الموصل

المستخلص

تُعد ظاهرة التنافس الدولي وجهاً من أوجه التفاعل الدولي، وهي صفة غالبة على معظم العلاقات الدولية خاصةً في جانبها الاقتصادي، والدافع وراء التنافس في العلاقات الدولية هو تقاطع المصالح وتعارضها في الكثير من المجالات، وعلى الرغم من تزايد الاعتماد المتبادل بين الدول وتقنينه ضمن نشاط المنظمات الدولية؛ إلا أن تضارب المصالح يحتم سيادة التنافس في العلاقات الدولية وعلى الأخص ما بين الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا، وفضلاً عن ذلك، ظهرت بعض القوى الإقليمية بوصفها لاعباً مؤثراً ومنافساً قوياً في بعض المناطق المهمة في العالم مثل آسيا الوسطى، التي تتميز بموقعها الاستراتيجي الحيوي ولما تحتويه من موارد الطاقة الكبيرة، فتسعى عبر ذلك أن تتبوأ مكانة إقليمية في محيطها مثل إيران، وبسبب طبيعة المنافسة؛ تحاول الولايات المتحدة الأمريكية توظيف جلّ قدراتها لتعزيز نفوذها في المنطقة، في حين توظف إيران في سبيل ذلك ما تملكه من قدرات سواء أكانت اقتصادية أم عسكرية وحتى آيدلوجية، الأمر الذي يمكن إدراجه في إطار التحوط الاستراتيجي؛ لأنها تعود بالفائدة للدولة عبر تحقيق مكاسب جيواستراتيجية أمنية واقتصادية.

الكلمات المفتاحية :التحوط الاستراتيجي، التنافس الدولي، آسيا الوسطى، السياسة الخارجية الأمريكية.

The US-Iranian Strategic Hedging: International Competition in Central Asia as a Model

Asst. Prof. Dr. Tariq Mohammed Tayeb Al-Qassar
Bassam Dawood Suleiman Al-Moula
College of Political Science / University of Mosul

Abstract
The phenomenon of international competition is a facet of international interaction and a dominant characteristic of most international relations, particularly in their economic dimension. The driving force behind competition in international relations is the intersection and conflict of interests across many fields. Despite the growing interdependence among states—codified within the activities of international organizations—conflicting interests inevitably lead to the dominance of competition in international relations, especially among major powers such as the United States, China, and Russia.
Furthermore, certain regional powers have emerged as influential players and fierce competitors in vital global regions, such as Central Asia, which is distinguished by its vital strategic location and vast energy resources. Through this, countries like Iran seek to attain a prominent regional standing in their surroundings.
Due to the nature of this competition, the United States attempts to employ the bulk of its capabilities to enhance its influence in the region. Meanwhile, Iran utilizes its available economic, military, and even ideological capabilities to achieve this end. This dynamic can be categorized within the framework of **strategic hedging**, as it yields benefits for the state by securing geostrategic, security, and economic gains.
Keywords: Strategic Hedging, International Competition, Central Asia, US Foreign Policy.

المقدمة

يُعد التحوط الاستراتيجي من مفاهيم حقل العلاقات الدولية التي جاءت نتيجة للتطور في دراسات العلاقات الدولية والأمنية التي وضعت العديد من النظريات المفسرة لسلوك الدول خارجياً، فالخيارات الاستراتيجية للدول لا تقتصر على التوازن أو الانحياز أو الحياد في بيئة دولية تتسم بعدم اليقين والثبات؛ بل يمكن للدول إتباع استراتيجيات وخيارات عدة في إطار تفاعلاتها الدولية، فظهر مصطلح "التحوط الاستراتيجي" للإشارة إلى مجموعة من الاستراتيجيات التي تهدف إلى تجنب حالة لا تستطيع فيها الدول اتخاذ قرارات بشأن بدائل أكثر وضوحاً مثل التوازن أو الانحياز أو الحياد.

فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، أصبحت آسيا الوسطى مسرحاً مهماً للتنافس بين القوى المختلفة، إذ أدت روسيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وتركيا وإيران والهند أدواراً رئيسة فيها، كما بدأت دول مجلس التعاون الخليجي أيضاً في ممارسة نفوذها، وتأتي أهمية آسيا الوسطى بكونها تقع على

مفترق طرق مهم استراتيجياً تمر عبره الممرات الاقتصادية الرئيسة التي أنشأتها الدول المختلفة، وتربط الشرق بالغرب، وكذلك الشمال بالجنوب، فضلاً عن امتلاك المنطقة كميات هائلة من موارد الطاقة، مما يزيد من أهميتها على الساحة العالمية، فالولايات المتحدة الأمريكية بعدّها القوة العظمى المهيمنة على الساحة الدولية تحاول بسط نفوذها وتأكيد هيمنتها في المنطقة ومنع محاولات الدول الأخرى الحد من نفوذها وتعزيز مكانتها، فوظفت في سبيل ذلك قدراتها الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية لمنع ذلك؛ بينما إيران التي تُعد فاعلا إقليميا له وزنه في المنطقة، فهي تسعى إلى الولوج فيها وتحقيق مصالحها وتأكيد رفضها للهيمنة الأمريكية مما دفعها إلى اتباع عدة خيارات منها تطوير علاقاتها مع دول المنطقة، فضلاً عن تشكيل والدخول في تحالفات مع قوى عالمية فعالة لها مثل روسيا والصين، وهنا يبرز تأثير تبني التحوط الاستراتيجي على سياستي الولايات المتحدة الأمريكية وإيران في المنطقة.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في موضوع التنافس الدولي في آسيا الوسطى بعدّها غنية بموارد الطاقة فضلاً عن موقعها الاستراتيجي المهم، ومحاولة سيطرة القوى العالمية والإقليمية عليها بوسائل مختلفة، إلا أن هذه الوسائل يمكن أن تؤدي إلى تواصل هذه القوى، فتعمل هذه القوى على انتهاج استراتيجيات مغايرة متعارف عليه، ومن أبرز هذه الاستراتيجيات التحوط الاستراتيجي، وعليه تكمن مشكلة البحث في التساؤل الآتي:

ما تأثير التحوط الاستراتيجي في سياستي الولايات المتحدة الأمريكية وإيران؟ وما انعكاساته على منطقة آسيا الوسطى؟

فرضية البحث

كلما زاد الضغط الأمريكي على إيران، زاد الاندفاع الإيراني على مناطق النفوذ الأمريكي القريبة منها، وكلما زاد النفوذ الإيراني في مناطق النفوذ الأمريكي؛ زاد نشاط الأخيرة فيها وتنوعت سياساتها تجاهها.

تقسيم البحث: قسم البحث على النحو الآتي

المبحث الأول: مفهوم التحوط الاستراتيجي.

المطلب الأول: تعريف التحوط الاستراتيجي.

المطلب الثاني: أهداف وآليات التحوط الاستراتيجي.

المبحث الثاني: التحوط الاستراتيجي في ظل التنافس حول منطقة آسيا الوسطى.

المطلب الأول: التحوط الاستراتيجي الأمريكي في ظل التنافس حول منطقة آسيا الوسطى.

المطلب الثاني: التحوط الاستراتيجي الإيراني في ظل التنافس حول منطقة آسيا الوسطى.

المبحث الأول: مفهوم التحوط الاستراتيجي

المطلب الأول: تعريف التحوط الاستراتيجي

لتوضيح مصطلح التحوط، يستلزم بيان أصله لغوياً، فالتحوط مشتق لغةً من "حَوَطَ تَحَوَّطَهُ: حفِظه وتعهَّده بجلْب ما ينفعه، ودفعِ ما يضرَّه"[1]، و"تحوّط في الأمر احتاط وحذِر... حاط القوم بالبلد: أحاطوا به، حاط الشيء: حفظه ورعاه، و"أحاط به أو بالشيء: أحدق به من جوانبه كلها "أحاطه بالأمر علماً"[2]، أما في اللغة الإنكليزية فالتحوط (Hedge) "يعني جدارا أو حدودا حاجزة، وهو وسيلة للحماية والدفاع، أو هو حماية من الخسارة أو الفشل عبر إجراءات متوازنة"[3].

أما في الاصطلاح، فالتحوط (Hedging) مصطلح مالي بالأساس، وهو طريقة لتقليل مخاطر الخسارة الناجمة عن تقلب الأسعار، ويتمثل في شراء أو بيع كميات متساوية من نفس السلع أو سلع متشابهة جداً، في وقت واحد تقريباً، في سوقين مختلفين مع توقع إن التغيير المستقبلي في السعر في إحدى الأسواق سيعوضه تغيير معاكس في السوق الأخرى، ومن ثم يأمل المتحوط في حماية نفسه من الخسارة الناتجة عن تغيرات الأسعار عبر تحويل المخاطرة إلى مضاربة يعتمد فيها على مهاراته في التنبؤ بحركات الأسعار[4].

ويستخدم مصطلح التحوط في العلاقات الدولية لوصف بعض الظواهر التي لا تتوافق مع توقعات النظريات التقليدية، إذ يسعى مفهوم التحوط الاستراتيجي إلى شرح كيفية إدارة القوى الكبرى لعلاقاتها، وتحديد الآليات التي يمكن عبرها للدول الصاعدة والصغرى أن تتحدى قائد النظام بشكلٍ غير مباشر، وتتجاوز التوازن الناعم ولكن دون الانخراط في سلوك التوازن الصعب، ويوضح طبيعة المنافسة والتعاون بين القوى الكبرى عبر الحوافز الهيكلية المرتبطة بالنظام الأحادي القطبية، ويفيد كذلك في شرح وتحليل العلاقة بين القوى الكبرى والقوى الصاعدة والقوى الإقليمية، فالقوى الصاعدة والقوى الإقليمية تريد أن تُحسّن من قوتها ومجال نفوذها مع تجنب المواجهة المباشرة مع القوى الكبرى، وفي الوقت الذي تسعى فيه القوى الصاعدة إلى تحسين وضعها فيما يخص قائد النظام؛ فإن القوى الإقليمية تريد الاستفادة من قوتها النسبية لتقرير سياستها الخارجية وتحقيق استقلالها الاقتصادي[5].

ويعرف كينيث والتز (Kenneth Waltz) التحوط الاستراتيجي بأنه: "سلوك تسعى عبره الدولة إلى مواجهة التهديدات عبر اتباع سياسات متعددة بهدف إحداث آثار تفاعلية متبادلة في ظل حالة عدم اليقين والتهديدات العالية"[6]، أما إيفإن ميديروس (Evan S. Medeiros) فالتحوط الاستراتيجي عنده يعني: "اتباع استراتيجيات تؤكد على آليات المشاركة والتكامل من جهة، ومن جهة أخرى تؤكد على التوازن الواقعي بصورة تعاون أمني خارجي وبرامج تحديث عسكرية وطنية"[7].

ووفقاً لـ إيفلين جوه (Evelyn Goh) فالتحوط الاستراتيجي: "مجموعة من الاستراتيجيات (أو التخطيط لحالات طارئة) تهدف الدولة عبره إلى تجنب حالة لا تستطيع فيها اتخاذ قرارات بشأن بدائل أكثر وضوحاً مثل التوازن أو الانحياز أو الحياد، وبدلاً من ذلك تضع بديلاً وسطاً لتجنب الاضطرار إلى اختيار جانب على حساب آخر واضح"[8].

وبينما يحدد بروك تيسمان (Brock F. Tessman) مفهوم التحوط الاستراتيجي على أنه: "جزء من خطة متماسكة طويلة الأجل، مصممة لتعظيم الفرص وتقليل التهديدات إلى حالة من الدرجة الثانية في نظام أحادي القطبية مع وجود دولة قائدة تبدو أنها في حالة تدهور نسبي"[9].

في حين أشار كل من غوستافا غيرايتس ومحمد سلمان (Gustaafa Geeraets & Mohammad Salman) إلى أن التحوط الاستراتيجي: "شكل من أشكال السلوك الذي تستخدمه الدول التي ترغب في تحسين قدراتها التنافسية مع تجنب المواجهة المباشرة مع المنافسين الرئيسين في الوقت نفسه، وهو اختيار يجذب الدول التي تواجه حالة من عدم اليقين بسبب التغيرات الهيكلية في النظام الدولي مثل نظام القطبية الأحادية الذي يفسح المجال لعملية انتشار القوة، ففي ظل هذه الظروف يصبح التحوط الاستراتيجي البديل

الأنسب لاستراتيجيات أخرى مثل التوازن والحياد، وغيرها[10].

ويعرف تشنك تشو كويك (Cheng Chwee Kuik) التحوط الاستراتيجي بأنه: "سلوك تسعى فيه دولة ما للتخلص من التهديدات، عبر اتخاذ سياسات مختلفة، ويتم استخدام هذا السلوك في حالات عدم اليقين، في حين يتم اتخاذ تدابير أمنية واقتصادية وسياسية"[11]، أي هو: "سلوك يسعى إلى التأمين في ظل حالات عالية المخاطر وعدم اليقين، إذ تنتهج جهة فاعلة ذات سيادة مجموعة من

السياسات المناوئة والغامضة عن عمد لمواجهة التنافس على القوة لإعداد موقف إحتياطي إذا تغيرت الظروف"[12].

وسعى عدد من المفكرين إلى تحسين مفهوم التحوط الاستراتيجي عبر إضافة التعقيد إلى شرح وقت حدوثه، على سبيل المثال يحدد تيسمان موقع التحوط الاستراتيجي في سياق قطبية النظام واقترح أن التحوط هو "الأكثر انتشاراً في الأنظمة أحادية القطب وفي عملية إلغاء تركيز القوة"[13]. في حين اقترح فان جاكسون (Van Jackson) إطار عمل بديل يرتكز على منطق الشبكات المعقدة، ضمن الشبكات المترابطة للسياسة والاقتصاد، ويفسر رد الفعل على الدوافع الناشئة عن بنية معقدة محفوفة بأنواع متعددة من عدم اليقين والاستجابة العقلانية للمتحوط[14].

ويرى كويك وغيلبرت روزمان (Kuik & Gilbert Rozman) أن التحوط الاستراتيجي منتشر في السلوك الحالي لفن الحكم في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ولتعزيز فهمه السائد بوصفه بوليصة تأمين استراتيجية؛ يؤكدان أن هذا النهج ذا الشقين لا يمثل توازناً خالصاً أو مجرد مسايرة، ويستلزم عناصر ثلاثة: عدم الانحياز بين القوى المتنافسة، واعتماد تدابير متعاكسة ومتعارضة، واستخدام الأفعال المضادة بشكل متبادل للحفاظ على المكاسب وتشكيل موقف احتياطي[15]، كما يريان بأن تحوط الدول الصغرى يجنبها اتخاذ خيار واضح للانحياز إلى جانب قوة كبرى واحدة، وبدلاً من ذلك ينطوي على انحياز واقعي ومتداخل ومرن بدون التزام صارم، ويميز كويك وروزمان بين "المتحوطون الثقيلون" و"المتحوطون الخفيفون"، إذ يسعى الفاعلون إلى التحوط بدرجات مختلفة من التركيز على تدابير الطوارئ والمخاطر[16]، وبشكل عام، تقوم نظرية التحوط الاستراتيجي على افتراضات عدة، هي[17]:

1- كلما تراجعت قوة الدولة؛ زاد انكفاؤها على الداخل، أي تحوط داخلي للحفاظ على أمنها وبقائها.

2- كلما زادت معدلات التهديد الأمني الخارجي؛ زادت معدلات التوسع الداخلي للدولة، أي السيطرة على أكبر قدر من الموارد لحفظ وزيادة الأمن في مواجهة الخارج.

3- كلما زاد معدل الاستقرار الداخلي؛ زاد اتجاه الدول نحو الخارج سياسياً.

وللتحوط الاستراتيجي شروط عدة، ففي حالة الدول الكبرى، يجب توافر ركيزتين، هما[18]:

1- يجب أن تكون الدولة مستقلة عسكرياً نسبياً، وهو أمر حاسم لسيادة الدولة ولعملية صنع القرار الدبلوماسي المستقل، وعلى الرغم من السماح بالتحالفات العسكرية القوية مع الدول الأخرى؛ يجب ألا يتمكن أي من حلفاء الدولة من ممارسة السيطرة العملياتية على جيش الدولة الخاضعة.

2- يجب أن تكون الدولة غير معزولة، مما يستبعد الدول الشمولية شديدة المركزية وشديدة الانغلاق على البيئة الدولية.

أما في حالة الدول الصغرى، ومن أجل عَدّ الدولة بحالة تحوط، فيجب أن تتبع في سلوكها آلية تستند على ركائز أساسية ثلاث، هي[19]:

1- دعم القدرة الاقتصادية للاستعداد لقبول التكاليف المحلية والدولية على المدى القصير وزيادة الاحتياطيات الاستراتيجية من المنافع العامة للتأمين ضد التهديدات الأمنية في ضوء عدم اليقين بشأن استمرار تقديم الإعانات المقدمة من قائد النظام.

2- تحسين القدرة العسكرية تحسباً لمواجهة مع قائد النظام مع تجنب الاستفزاز الصريح لهذا القائد بشكل كبير في الترسانة العسكرية أو عبر الانضمام إلى تحالفات عسكرية ضد قائد النظام.

3- تنسيق القرار مركزياً على أعلى مستويات الحكومة؛ لأنه يعالج قضايا تتعلق بمصلحة الأمن القومي.

مما تقدم، يمكن تعريف التحوط الاستراتيجي بأنه: اتباع سياسات متنوعة متضاربة ومتعاكسة للحد من التهديدات الأمنية المتزايدة في بيئة تتميز بعدم اليقين والوضوح، بشرط تطوير القدرات الاقتصادية والعسكرية وتوحيد القرار السياسي ومركزيته، وذلك للحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب مقابل أقل قدر من الخسائر، وللحفاظ أو الوصول إلى مكانة دولية مؤثرة.

المطلب الثاني: أهداف وآليات التحوط الاستراتيجي

تختلف أهداف التحوط الاستراتيجي حسب طبيعة الدولة المتحوطة، فتتبعه الدول الصغرى لتحقيق أهداف عدة تتعلق بالأمن والاستقرار والعمل على توفير قوة إضافية وذلك عبر التحالفات الأمنية مثل تحالفات دول الخليج مع الولايات المتحدة الأمريكية، أو عبر تعزيز قدراتها العسكرية باتباع سياسات بناء وتحديث عسكري وذلك بتسخير مواردها خدمةً لهذا الهدف، فضلاً عن تعظيمها للمكاسب الاقتصادية،

بينما تتحوط الدول الكبرى للحفاظ على مكانتها وهيمنتها، أو للحصول على مكانة دولية تتلاءم وعناصر قوتها الاستراتيجية.

أولاً: أهداف التحوط الاستراتيجي: يهدف التحوط الاستراتيجي إلى تعظيم المصالح الاستراتيجية للدولة قدر الإمكان، وبالأخص تعظيم المصالح الأمنية والاقتصادية، وسيتم توضيح هذه الأهداف فيما يأتي:

1- البحث عن الأمن والاستقرار: يُلحظ على سياسة التوازن أنها تؤدي إلى التضحية بالمصالح الاقتصادية للدولة، إلا أنه يمكن للدولة ممارسة سلوكيات عدة في الوقت ذاته لتحقيق أقصى قدر من توفير الأمن وتحقيق المصالح الاقتصادية، فتجد الدولة أن تعظيم مصالحها من شأنه أن يضعها بشكل أفضل في نظام دولي فوضوي، فالدولة تتبع استراتيجيات تتراوح بين الانحياز، والتوازن غير المباشر، والبراغماتية الاقتصادية، ومنع الهيمنة؛ فالأولى تعني أن الدولة تحاول الحصول على منافع سياسية عبر انحيازها الانتقائي، والثانية تعني محاولة توفير الأمن عبر اكتساب درجة معينة من القوة العسكرية، وتعني الاستراتيجية الثالثة أن الدولة تحاول تعظيم المكاسب الاقتصادية، أما الأخيرة فتعني محاولة منع أي قوة كبرى إقليمية من السعي للهيمنة[20].

وتفترض المدرسة الواقعية أن القوى الصغرى تتبع سياسة التوازن ضد الدول المهددِة أو تنحاز إليها، وفي حالة تغيير الهيكل العام للنظام الدولي فإن هذه القوى ستعمل على تغيير سياستها الخارجية بشكل يتلاءم والوضع القائم، ويمكن معرفة سلوكها عبر الافتراضات الآتية[21]:

1- يجب أن تتفاعل الدول الصغرى مع القوى الكبرى، عبر التوازن أو المسايرة والانحياز.

2- مع زيادة مستويات التهديد، يجب على الدول الصغرى أن تتصرف بواقعية عبر التوازن أو الانحياز.

3- اختيار السياسة الخارجية مُقيد للدول الصغرى، وكلما صغر حجمها؛ زاد القيد، فكلما كان الاختيار مقيداً؛ كان على الدولة أن تتبع التوازن أو الانحياز.

إن الدول الصغرى دائماً ما تعاني لحفظ أمنها واستقرارها في النظام الدولي، ومن النادر جداً أن تؤدي دوراً مهيمناً إلا في حالات استثنائية تحظى بموافقة الدول الكبرى، ويدور نمطها السلوكي حول الإمكانيات الحقيقية التي تمتلكها، كما أنها لا تتبع نفس السلوك دائماً بالطريقة نفسها[22]، وعليه تتبع الدول الصغرى سياسة الانحياز؛ لأنها غير قادرة على ضمان أمنها بمفردها مما يجعلها تلجأ إلى الدول الكبرى لتوفيره، وتسعى كذلك إلى البحث عن بيئة تحقق الاستقرار؛ لأن محاولات الهيمنة من قبل الدول القوية لا

يمكن ردعها إلا عبر تكوين حلف يجمع الدول ذات المصالح المشتركة للوقوف بوجه التهديدات الخارجية، مما يحقق لها الاستقرار ومن ثم تحقيق المنافع الاقتصادية، أي انصراف الدول الصغرى إلى البناء الداخلي والتنمية الاقتصادية بدلاً من التكاليف الباهظة للتسلح[23].

وتتميز سلوكيات الدول الصغرى في النظام الدولي عادةً بأنها تفتقر إلى بعض عناصر الأمن وتلجأ للتعويض عن الافتقار إلى هذه العناصر في العلاقات مع القوى الكبرى، وبما أن تلك الدول لا تستطيع اتباع استراتيجيات التوازن؛ لأن ذلك يؤدي إلى الاستفزاز المباشر للدول الأقوى الأمر الذي يهدد أمنها؛ فإن معظم علماء العلاقات الدولية عدّوا الحياد والانحياز الخيارات الأفضل لها، ومع ذلك قد يكلف الحياد هذه الدول قطع العلاقات مع أحد أطراف النزاع، الذي كان من المتوقع أن يحظى بدعم الدولة الصغيرة، في حين أن الانحياز سيزيد من اعتماد الدولة على الحلفاء، ويظهر دور التحوط الاستراتيجي هنا، إذ يهدف إلى تجنب اتباع إحدى السياسات الموازنة أو الانحياز أو الحياد وتسعى الدولة عبره إلى تقليل المخاطر المحتملة فيما يتعلق بالقوى الإقليمية دون مواجهة أي منهما[24].

2- توفير قوة إضافية: إن من أهداف التحوط الاستراتيجي زيادة قدرات الدولة بالاعتماد على حليف يضفي لها قوة تجعلها قادرة على مواجهة التهديدات الإقليمية المتزايدة، فالانضمام إلى حلف يعمل على تعزيز القدرات الاقتصادية والعسكرية، فتلجأ الدول إلى التحالف بدلاً عن سياسة التوازن وتبعات التسلح التي تستنزف الموارد الاقتصادية، فضلاً عن حاجة التسلح إلى فترات زمنية طويلة؛ لذلك تعد أنجح وسيلة لتوفير قوة إضافية بعدّها تحقق النتائج ذاتها وبتكلفة أقل[25]، وتسعى الدولة من ذلك إلى زيادة قدراتها اتجاه الدولة الأخرى، إذ تعد الأحلاف وسيلة لتقليل تأثير الدولة المعادية التي تمارس ضغوطها لتهديد استقلال وأمن الدول الصغرى، والهدف من ذلك تحويل الضغط إلى ضغط مضاد والتركيز على نقاط ضعف العدو من أجل استنزافه اقتصادياً[26].

وهناك حالات تمتنع فيها الدولة المتحوطة عن الاعتماد على قوى تلزمها دون أخرى، وعوضاً عن ذلك تسعى إلى تكوين تحالفات أمنية مع قوى متعددة أقل إلزاماً، على سبيل المثال تكوين تحالفات أمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية وقوى إقليمية أخرى[27]، مثل دول الخليج التي تعمل على تنويع تحالفاتها وشراكاتها الأمنية مع دول شرق آسيا مثل الصين وكوريا الجنوبية، فضلاً عن تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية، أما في حالة لم يكن التهديد فعلياً أو واضحاً، يهدف التحوط الاستراتيجي إلى أن تتبع الدولة

(أ) ضد الدولة (ب) التي يتوقع أن تشكل مصدر تهديد سياسة توازن لكن بكثافة منخفضة، على سبيل المثال البدء بعملية تسليح بشكل انتقائي للحفاظ على التوازن الدفاعي الهجومي، مما يعني محاولة تأمين دولة التحوط بشكل أفضل عبر الحصول على ميزة دفاعية ضد هجوم محتمل من قبل الدولة الأخرى، على افتراض أن هذه الأخيرة لن تبدأ حرباً في المستقبل القريب، فتعمل الدولة المتحوطة على زيادة قدراتها العسكرية بشكلٍ معتدل بهدف تعظيم الأمن باستخدام الحد الأدنى من الموارد[28].

3- تعظيم المكاسب الاقتصادية: تهدف الدولة المتحوطة إلى الحصول على المنافع الاقتصادية وتتبع بذلك سياسة "المسايرة من أجل الربح" التي وضعها شويلر، وبموجب هذه السياسة: في حال رأت الدولة المتحوطة أن الخسائر في الأمن يمكن أن يتم تعويضها أو تجاوزها بالمكاسب الاقتصادية، وتنسق الدولة سلوكياتها لمنع إثارة ردود فعل قاسية من جانب القوة المستفيدة منها، وينطوي ذلك على التنازل بعض الشيء عن بعض الأهداف السياسية، فعند وصف الدول التي تسعى لتحقيق الربح، اقترح شويلر فكرة "موجة المستقبل"، التي تعني أن الدول المتحوطة التي تهتم بالوضع الراهن تسعى إلى تحقيق مكاسب عبر الانضمام إلى الجانب الذي يتمتع بربحية أعلى في المستقبل[29].

وتتمتع الدول المتحوطة بمستوى عالٍ من الترابط الاقتصادي الذي يكون بمثابة أساس للدول للسعي بشكل عملي لتحقيق الأرباح الاقتصادية من ممارسة الأعمال التجارية مع الدولة الأقوى، وذلك عبر استخدام المؤسسات الإقليمية لتعظيم المكاسب الاقتصادية، على سبيل المثال تقوم الدول المتحوطة في جنوب آسيا بإشراك الصين في شبكة التجارة الإقليمية التي تحكمها قواعد ولوائح لتحرير العلاقات التجارية[30].

4- البحث عن مكانة دولية والحفاظ على الهيمنة: تحاول الدول بشكلٍ عام تعزيز مكانتها الدولية لتعزيز قوتها ونفوذها، إذ تسعى الدولة للحصول على مكانة بعدّها مورداً مهماً لتنسيق توقعات الهيمنة والاحترام في التفاعلات الاستراتيجية"[31]، وتنطوي المكانة سواء أكانت إقليمية أم دولية أم على مستوى المؤسسات الدولية على حقوق ومزايا مثل حصول الدولة على دورٍ متميزٍ في المنظمات الدولية، وهذا بدوره يوفر للدول فرصاً لتشكيل الترتيبات السياسية والاقتصادية والأمنية في العالم، وفقاً لمصالحها الخاصة، كما يمكن للمكانة الدولية المرتفعة أن تحفز الاحترام السلوكي من الدول الأقل مكانة، وهذا

يعني أن الدول الأعلى مكانة يجب أن تعتمد بشكل أقل على الإكراه لتحقيق أهدافها، فالدولة في أعلى التسلسل الهرمي للمكانة قادرة على ترجمة قوتها إلى النتائج السياسية التي تريدها[32].

ثانياً: آليات التحوط الاستراتيجي: تحتاج الدولة إلى قدرات كافية لاتباع التحوط الاستراتيجي، إذ إن القدرات تبين وتوضح السلوك التحوطي المحتمل، كما أنه من الصعوبة تحديد قدرة التحوط الاستراتيجي دون معرفة بعض المؤشرات التي تعد آليات بناء التحوط الاستراتيجي، وهذه الآليات يمكن توضيحها على النحو الآتي:

1- الديمقراطية والحكومة المركزية: ترتبط عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي بطبيعة النظام السياسي للدولة، من كونه نظام ديمقراطيا أم غير ديمقراطي، ويؤثر في عملية اتخاذ القرار من ناحية الجهة التي تصنع القرار، ومدى مشاركة أكثر من طرف في هذه العملية، ومن ناحية أخرى المراحل التي تمر بها عملية صناعة القرار، ففي النظم الديمقراطية تخضع هذه العملية لإجراءات ومشاورات ومناقشات طويلة مع جهات عديدة، ويلزم لتنفيذها موافقة أكثر من جهة[33]، وعلى الرغم من ذلك، فإن زيادة حجم المشاركة في عملية اتخاذ القرار في الأنظمة الديمقراطية، تؤدي إلى فقدان السرية، واحتمال معرفة أطراف خارجية بتفاصيل القرار قبل اتخاذه، ويختلف الأمر في الأنظمة غير الديمقراطية، فإن عملية اتخاذ القرار تتم في نطاق ضيق، ولا يشارك في اتخاذه إلا عناصر محدودة، فضلاً عن أن عملية اتخاذ القرار هنا تتميز بالسرعة في مواجهة المواقف الخارجية؛ لأن متخذ القرار لا يحتاج إلى مراجعة مؤسسات أخرى في الدولة ليكسب هذا القرار شرعيته منها، كما هو الحال في الأنظمة الديمقراطية[34].

ويعد تنفيذ القرار السيادي ركيزة أساسية لسلوك التحوط، ولا تصبح الدول الغنية اقتصادياً قوى كبرى إلا بالاستناد إلى حكومة مركزية قوية تعمل على تسخير القوة الاقتصادية والعسكرية لأغراض السياسة الخارجية، وعلى الرغم من أن للديمقراطية تأثيرا إيجابيا كبيرا في النمو الاقتصادي؛ لأنها تؤدي إلى توسيع الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة وحماية حقوق الملكية والتجارة الحرة والسماح لعدد أكبر من المواطنين بالمشاركة في الاقتراح وإدخال القوانين؛ إلا أن المستويات العالية من الديمقراطية تؤدي إلى تقليص قدرة السلطة المركزية على اتخاذ القرارات، ومن ثم تراجع التنسيق على أعلى مستويات الحكومة الذي يُعدّ أحد أهم شروط التحوط الاستراتيجي[35].

القرار المركزي الحكومي مثل حالة الصين، على الرغم من كونها دولة غير ديمقراطية وترتكز على سياسة الحزب الواحد؛ إلا أنها عملت على تسخير جميع القدرات خدمة لمصالح الدولة مما ساعدها على تبني تحوط استراتيجي فعال اتجاه القوى الدولية الكبرى المنافسة لها وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية.

2- تحسين القدرات الاقتصادية: منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين، بدأت النظريات السياسية التي أغفلت الحديث عن العوامل الاقتصادية في تفسيرها وتأثيرها في العلاقات الدولية تميل نحو التغيير والتسليم بدور هذا العنصر وأهميته في رسم شكل العلاقات الدولية وطبيعتها وتحديد موقع الدولة في سلم ترتيب الدول وتقدير مكانة أمنها القومي أو الإقليمي أو الدولي، إذ تشكل الدول غالبية اتجاهات علاقاتها الخارجية وفقاً لقدراتها الاقتصادية، وتعتمد عليها لتحقيق النصر في الحروب[36]، ونظراً لأهمية القوة الاقتصادية بعدّها آلية للتحوط الاستراتيجي؛ يتم استخدام مؤشرات ثلاثة لقياس قدرة الدولة على التحوط، وهي الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي الاحتياطيات، والدين الحكومي.

3- تحسين القدرات العسكرية: تنبع أهمية القدرات العسكرية من كونها أحد العناصر الأساسية في تحديد مركز الدولة ومكانتها في النظام الدولي، فضلاً عمّا تمثله من مفتاح للأمن والاستقرار، ومن ثم فإن تحديد متطلبات بناء القوات المسلحة يُعد من الأولويات التي على قيادة الدولة السياسية تحديدها، وهذه يجب أن تنسجم مع جملة من المعطيات التي لا بُدَّ من أخذها بنظر الاعتبار، وهي[37]:

- طبيعة التهديدات المحتملة سواءً للحالة الآنية القائمة أو للعدو المحتمل والمستقبلي.
- القدرات الاقتصادية المتيسرة ومدى إمكانية توظيف جزء منها في تأمين متطلبات البناء للمنظومة العسكرية والأمنية.
- البنية التحتية لعموم الدولة بشكل عام، والمؤسسة العسكرية القائمة ومدى قدرتها على التطور نحو تأمين متطلبات المرحلة اللاحقة بشكل خاص.
- العامل البشري ومدى تأمينه، خاصة فيما يتعلق بالعناصر ذات القدرات والقابليات عالية المستوى، التي تستطيع التعامل مع المستجدات العلمية في مجالات بناء القوات العسكرية.
- الوضع الجيوبوليتكي للدولة ومدى حاجته إلى تأمين متطلبات بذاتها، إذ إن لكل جزء من البلاد طبيعة خاصة تختلف في متطلباتها عن الأخرى.

وللقوة العسكرية تأثير مزدوج ومتناقض وفقاً للتحوط الاستراتيجي، إذ يتضمن الأخير تعزيز القدرات العسكرية، إلا أنه يسعى إلى تجنب استفزاز قائد النظام بسبب زيادة الترسانة العسكرية بشكل استفزازي أو الدخول في تحالف ضد الأخير، وعليه يتم اتباع مؤشرين: أحدهما إيجابي والآخر سلبي لقياس تأثير القوة العسكرية على التحوط الاستراتيجي هما: الإنفاق العسكري، ونمو الترسانة العسكرية[38].

المبحث الثاني: التحوط الاستراتيجي في ظل التنافس حول منطقة آسيا الوسطى

المطلب الأول: التحوط الاستراتيجي الأمريكي في ظل التنافس حول آسيا الوسطى

تعود بدايات الوجود الأمريكي في آسيا الوسطى إلى تاريخ ما بعد هجمات (11 أيلول / سبتمبر 2001)، عندما بدأت مفاوضات مع عواصم دول تلك المنطقة لنشر قواتها فيها، إذ وافقت أوزبكستان على توفير قاعدتها الجوية وأراضيها للقوات الأمريكية لضرب أفغانستان، بمقابل تعهد الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم مبلغ (25) مليون دولار إلى أوزبكستان لشراء أسلحة لمحاربة الإرهاب[39]، كما وقع الطرفان على اتفاقية شراكة التعاون الاستراتيجي تركز على القضايا الأمنية في عام (2002)، وأنشأت القوات الجوية الأمريكية قواعد في مطار خان آباد بأوزبكستان، تلتها قاعدة أخرى في مطار ماناس الدولي في قرغيزستان[40].

إلا أن روسيا والصين عدّت وجود القوات الأمريكية في آسيا الوسطى تهديداً أمنياً لها، مما دفعهما إلى الضغط على هذه الدول عبر اللجوء إلى منظمة شنغهاي من أجل انسحاب القوات الأمريكية من المنطقة، إذ دعمت هذه المنظمة أوزبكستان في عام (2005) لإغلاق القاعدة الجوية في خان أباد، وضغطت روسيا على قيرغيزستان لإغلاق القاعدة الجوية الأمريكية في ماناس، وفي عام (2015)، انسحبت قيرغيزستان التي أصبحت عضوًا في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي بقيادة روسيا، من اتفاقية تعاون مدتها (22) عامًا مع الولايات المتحدة[41]، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تفاوض كل من طاجيكستان وأوزبكستان للسماح لها ببناء قواعد عسكرية لنشر طائراتها ومراكز القيادة والقوات الخاصة لتضع لنفسها موطئ قدم في آسيا الوسطى بعد انسحابها من أفغانستان عام (2021)[42].

فضلاً عن ذلك، عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع دول المنطقة، فوقعت اتفاقية إطار العمل مع كل من كازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان، ووقعت مع أوزبكستان اتفاقية تطوير علاقات التجارة والاستثمار[43]، وأنشأت قمة (C5 + 1) في عام (2015)

والتي تضم وزراء خارجية دول آسيا الوسطى الخمس ووزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، وتُعقد سنوياً لمواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية والبيئية، ففي قمة (2016) اتفق وزراء الخارجية الستة في واشنطن على تنفيذ خمسة مشاريع بقيمة (15) مليون دولار، بتمويل من الكونجرس الأمريكي[44].

أما في عام (2020)، فعملت الولايات المتحدة الأمريكية على تشجيع المشاريع الإقليمية التي تهدف إلى تعزيز التجارة والنقل وروابط البنية التحتية، وتطوير وتكثيف التفاعلات بين دول المنطقة في قطاع الطاقة، وتحسين التعاون العلمي والتكنولوجي، وتوسيع العلاقات الثقافية والإنسانية والتعليمية، وتطوير أمن الحدود، وكذلك التعاون وتوسيع الحوار حول التهديدات الإرهابية، وتعزيز عملية السلام الأفغانية، وتقوية المجتمع المدني[45]، ومشروع خط سكة حديد بين أفغانستان وباكستان، والطريق الدائري الأفغاني، وخط أنابيب تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند (TAPI)، ومبادرة آسيا الوسطى لمكافحة المخدرات، وخط نقل الطاقة بين آسيا الوسطى وجنوب آسيا[46]، ذلك كله يدعم الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة.

مما تقدم، يتضح أن استراتيجية التحوط الأمريكية تجاه منطقة آسيا الوسطى تسعى إلى تحقيق أهداف عدة، منها: احتواء إيران عبر استخدام الوسائل الدبلوماسية والمساعدات الخارجية، ودعم التوجهات الإصلاحية، ومساندة التوجه التركي لمحاصرة النفوذ الإيراني في المنطقة، ويلاحظ ذلك في قول ريتشارد نيكسون الرئيس الأمريكي الأسبق بقوله: "أن لتركيا دوراً مهماً ضد التغلغل الإيراني في الشرق الأوسط وتؤثر إيجابياً على أوزبكستان وتركمانستان وقرغيزستان وكازاخستان كي لا تسقط في الفخ الإيراني..."[47].

وكذلك تقليص النفوذ الروسي في أسيا الوسطى، ومد نفوذها في المناطق التي كانت تابعة للاتحاد السوفياتي السابق لاسيما جمهوريات هذه المنطقة ومحاولة عزلها بشكل نهائي عن روابطها مع روسيا، وتبرز أهمية إيران في هذا المجال والسعي الأمريكي لعزلها عن روسيا وعن الدول الجديدة في المنطقة، فإيران الجسر الطبيعي والمناسب للربط بين تلك المناطق والخليج العربي والمياه الدولية، والعمل على كبح المحور الثلاثي (الروسي – الإيراني – الصيني)، عبر دعم التوجه التركي نحو أسيا الوسطى، وزيادة وجودها في المنطقة مما يفضي إلى احتواء روسيا من جناحها الجنوبي، والصين من جناحها الغربي مع إزالة النفوذ الروسي – الإيراني واستبداله بنفوذ تابع لها، فضلاً عن تعزيز وجودها العسكري بإقامة قواعد عسكرية في المنطقة بعدّها موقع تلاقي ثلاث مناطق الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وجنوب آسيا[48].

المطلب الثاني: التحوط الاستراتيجي الإيراني في ظل التنافس حول آسيا الوسطى

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي حاولت إيران التعاون مع جيرانها الجدد في آسيا الوسطى وممارسة نفوذها عليهم، إلا أن إيران لم تكن بعيدة عن المنافسة الدولية على المنطقة، إذ كانت دول عدة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وتركيا وإسرائيل والهند والصين وباكستان، كل منها سعى إلى وضع موطئ قدم في المنطقة بالاعتماد على مزايا استراتيجية عدة لأداء دور حيوي في المنطقة، وفيما يتعلق بإيران، فيمكن أن تتلخص مزاياها وفرصها في المنطقة على النحو الآتي[49]:

1- التقارب الجغرافي: يقع بحر قزوين على الحدود الشمالية لإيران، ومن ثم تشترك إيران في أراضيها مع تركمانستان وكازاخستان، وكذلك الحدود المشتركة مع تركمانستان، مما يوفر لها ميزة مهمة في علاقاتها مع جمهوريات آسيا الوسطى، ويمكن عبر ذلك أن تعمل بوصفها حلقة وصل بين هذه الجمهوريات والعالم الخارجي عن طريق إنشاء مجموعة من شبكات النقل البري ومنها السكك الحديدية.

2- الروابط الثقافية: يتحدث شعبا طاجيكستان وأذربيجان اللغة الفارسية، فضلاً عن الامتدادات العرقية لبعض هذه الدول في إيران، مثل الأقلية الأذرية والتركمان في إيران.

3- تُعد إيران الميناء البري الطبيعي لغالبية دول المنطقة من الموصل إلى الخليج العربي.

4- القدرة الإنتاجية وموارد الطاقة: تمتلك إيران القدرة على إنتاج السلع الاستهلاكية التي تحتاجها هذه

الدول، فضلاً عن قدرات إيران في إنتاج وتكرير النفط والغاز، والتي لها أهمية كبيرة بالنسبة للجمهوريات المستقلة وخاصةً تركمانستان، فضلاً عن قرب إيران من الدول المستهلكة للطاقة مثل تركيا وأرمينيا والهند وباكستان ودول الاتحاد الأوروبي، ويتجلى ذلك في التصدير الناجح للغاز التركماني إلى تركيا وأوروبا عبر إيران بأقصر الطرق وأفضلها وأقلها تكلفة عبر خط أنابيب (كوربيدجي – كورت كوي) والذي يعد أول خط أنابيب غاز غير روسي في آسيا الوسطى وتبلغ طاقته السنوية ما يقارب (300) مليار متر مكعب[50].

وعليه، فإن إيران استفادت من هذه المزايا في علاقاتها مع آسيا الوسطى لتحقيق مجموعة من الأهداف منها، الخروج من العزلة الدولية المفروضة عليها منذ ثورة (1979)، والتي زادت مع الكشف عن أنشطتها النووية أواخر عام (2002)، ومواجهة النفوذ الأمريكي المتزايد في المنطقة، والعمل على تصدير الثقافة والأيديولوجية الإيرانية إلى المنطقة، فضلاً عن تعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول المنطقة[51].

وتجدر الإشارة إلى أن الصين تُعد من أوائل الدول التي اعترفت بدول آسيا الوسطى بعد الاستقلال عن الاتحاد السوفياتي السابق، وأقامت علاقات دبلوماسية قوية معها، ولعلَّ من أبرز ما أفرزته الاستراتيجية الصينية تجاه المنطقة هي فكرة منظمة شنغهاي للتعاون مع روسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان، والتي انضمت إليها أوزبكستان في عام (2001)، ويكمن السبب الرئيس وراء ذلك أن الصين كانت تستخدم نفوذ روسيا للانتقال إلى آسيا الوسطى، بينما كانت روسيا تبحث عن حليف قوي في آسيا لمواجهة توسع الناتو والاتحاد الأوروبي تجاه مناطق نفوذها، وكذلك تزايد احتياج الصين إلى الطاقة وارتفاع أسعار النفط والغاز، دفعها للبحث عن بدائل أرخص وأكثر أمانًا لتلبية احتياجاتها، فأصبحت موارد الطاقة في آسيا الوسطى القريبة منها هدفها المنشود لتلبية ذلك[52].

وفي ذات السياق، وقعت إيران وثيقة انضمامها لمنظمة شنغهاي في (2022/9/16) في قمة سمرقند، إذ ترى إيران أن ذلك يساعدها على حماية مصالحها الأساسية في ظل العقوبات التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية والتي شلت اقتصادها لفترة طويلة، وكذلك التزامها بالتعددية الآسيوية[53]، وهناك محددات عدة تحد من النفوذ السياسي والاقتصادي الإيراني في آسيا الوسطى، وهي على النحو الآتي[54]:

1- الطبيعة الأيديولوجية لدول آسيا الوسطى، فهي دول علمانية نوعاً ما، وترى بأن إيران تشكل تهديداً لها لأنها دولة ثيوقراطية، ويطغى على خطابات قادتها أهمية تصدير "الثورة الإسلامية".

2- ما زالت إيران تخضع لعقوبات أميركية شديدة، مما يعرقل استثماراتها في المنطقة، وكذلك نفوذ القوى الدولية مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين، فدول آسيا الوسطى حذرة في علاقاتها مع إيران؛ لأنها لا تريد أن تبدو وكأنها موجهة تحت الضغط الأمريكي تجاه إيران.

وعلى الرغم من التحديات أعلاه، إلا أن إيران حققت بعض النجاحات عبر قوتها الناعمة، على سبيل المثال في طاجيكستان، التي تشترك معها في اللغة والثقافة، إذ قامت بدعم البنية التحتية المالية، والقدرات الجوية، والاتصالات عبر الأقمار الصناعية، فضلاً عن الكتب المدرسية المكتوبة بالحروف الفارسية، كما تحاول إيران تحسين آليات التعاون عبر الانضمام إلى مشاريع مشتركة عدة، بما في ذلك ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب (INSTC) الذي يربط بين روسيا والهند عبر آسيا الوسطى وإيران، كما يربط الطريق الشرقي بين السكك الحديدية الروسية والإيرانية والتركمانية والكازاخية والأوزبكية[55].

ونفذت إيران في العقد الأول من القرن أعمالاً كبيرة بالتعاون مع دول آسيا الوسطى، على سبيل المثال ممر العبور (تيجين – سيراخس – مشهد) الذي أتاح لجمهوريات آسيا الوسطى "إمكانية الوصول إلى الموانئ في الخليج العربي، والأسواق في الشرق الأوسط، وفي جنوب وجنوب شرق آسيا، وأصبحت كذلك مصدراً أساسياً لإيرادات تركمانستان من النقد الأجنبي، كما تعاونت إيران مع دول آسيا الوسطى لبناء محطات الطاقة الكهرومائية، إذ خططت إيران لجعل شبكات الكهرباء الإيرانية تعمل بالتوازي مع الشبكات المحلية وعملت على بناء خطوط أنابيب الغاز وغيرها من البنى التحتية المشتركة[56].

إن العلاقات الجيدة بين إيران والصين وروسيا، سمحت لها بالارتباط بدول المنطقة دون تضارب كبير في المصالح، والقدرة على تنويع علاقاتها التجارية، وجنبا إلى جنب مع هذه الجهات الفاعلة الإقليمية الحاسمة، حاولت طهران تحقيق الاستقرار في المنطقة عبر أداء دور أساسي في مكافحة الإرهاب[57].

وفي (30 أيار / مايو عام 2022) عقد الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي والرئيس الطاجيكي لقاء يوصف بالتاريخي وتم توقيع (17) اتفاقية تعاون[58]، وأعطى هذا الحدث دفعة جديدة للعلاقات بين الدولتين اللتين واجهتا أزمة وفتوراً في السنوات الأخيرة على أثر قيام زعيم حزب النهضة الإسلامي في طاجيكستان محي الدين كبيري بزيارة رسمية إلى إيران والتقى بالمرشد الأعلى الخامنئي في عام (2015)، مما أثار سخط السلطات الطاجيكية التي فسرت هذا الحدث على أنه دعم إيراني للمعارضة[59].

وترتبط إيران بكازاخستان عن طريق المشاركة المشتركة للدول في حل النزاعات الدولية، فضلاً عن استضافة كازاخستان أكثر من مرة المفاوضات الدولية حول البرنامج النووي الإيراني، وازداد حجم التجارة بينهما بشكل كبير منذ افتتاح خط سكة حديد شرق بحر قزوين في عام (2014)، وبفضل ذلك يتم تسليم البضائع بشكل أسرع وأرخص، وقيرغيزستان هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي وقعت بنجاح اتفاقية تعاون مدتها عشر سنوات مع إيران في عام (2016) وكانت أول من حصل على أرصفة في ميناء تشابهار في خليج عمان في عام (2007)[60].

الخاتمة

تتجلى استراتيجية التحوط في ميدان التنافس الدولي في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الحفاظ على مكانتها والحفاظ على مصالحها الاستراتيجية ومنع تمدد النفوذ الصيني والروسي، بينما تتجلى

استراتيجية إيران التحوطية في مد نفوذها ومحاولة الحصول على مكاسب اقتصادية تستطيع عبرها التخلص من العقوبات الغربية المفروضة عليها، فترى بأنها أصبحت قوة تؤدي دورا قياديا في منطقة آسيا الوسطى.

وعليه، فإن تأثير التحوط الاستراتيجي على السياسات الخارجية الأمريكية والإيرانية فيما يتعلق بالتنافس حول منطقة آسيا الوسطى، يمكن توضحيه على النحو الآتي:

1- احتواء إيران ومنعها من مد نفوذها إلى المنطقة.

2- احتواء روسيا من جناحها الجنوبي، والصين من جناحها الغربي مع إزالة النفوذ الروسي – الإيراني واستبداله بنفوذ تابع لها.

3- تحقيق مكاسب اقتصادية جديدة تتمثل بوفرة موارد الطاقة الهائلة في المنطقة.

4- يتيح لإيران مجالا استراتيجيا جديدا يمكّنها من مواجهة الحملة الأمريكية ضد برنامجها النووي، خاصةً بعد الحصار الأمريكي عليها بعد حربي أفغانستان والعراق، إذ أصبح الوجود العسكري الأمريكي على تماس مع حدودها، لذلك لم تتردد إيران في استغلال هذه الفرصة لكسر الحصار الأمريكي وتوسيع نفوذها.

5- تحقيق طموحاتها فيما يسمى بـ "استراتيجية المنطقة الحيوية"، إذ تلعب طاجيكستان دوراً رئيساً في ذلك وتمثل نافذة إيران على آسيا الوسطى وأفغانستان المجاورة.

6- ساعد التنافس في المنطقة على زيادة تعاونها وشراكاتها مع روسيا والصين مما يضمن توفير قوة إضافية لها وتوفير الأمن والاستقرار فضلاً عن بقائها لاعباً مؤثراً في المنطقة.

المصادر

(1) الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب. (2008). القاموس المحيط. القاهرة: دار الحديث، ص 422–423.

(2) عمر، أحمد مختار. (2008). معجم اللغة العربية المعاصرة. القاهرة: عالم الكتب، ص 582–583.

(3) Merriam-Webster. (n.d.). Hedge. In Merriam-Webster Dictionary. Retrieved August 12, 2022, from https://www.merriam-webster.com

(4) Britannica. (n.d.). Hedging. In Encyclopædia Britannica. Retrieved August 12, 2022, from https://www.britannica.com

(5) Chaziza, M. (2017). Israel–China relations enter a new stage: Limited strategic hedging. Contemporary Review of the Middle East, 5(1), 2.
(6) Kuik, C. C. (2008). The essence of hedging: Malaysia and Singapore's response to a rising China. Contemporary Southeast Asia, 30(2), 163.
(7) Geeraets, G., & Salman, M. (2013). The impact of strategic hedging on the foreign politics of great powers: The case of Chinese energy strategy in the Middle East. China Goes Global, 7, 4.
(8) Goh, E. (2005). Meeting the China challenge: The U.S. in Southeast Asian regional security strategies. Washington: East-West Center, p. 2.
(9) Tessman, B. F. (2012). System structure and state strategy: Adding hedging to the menu. Security Studies, 21(2), 209.
(10) Geeraets, G., & Salman, M. (2016). Measuring strategic hedging capability of second-tier states under unipolarity. Chinese Political Science Review, 1(1), 76.
(11) Kuik, C. C. (2008). The essence of hedging: Malaysia and Singapore's response to a rising China. Contemporary Southeast Asia, 30(2), 163.
(12) Kuik, C. C. (2016). How do weaker states hedge? Unpacking ASEAN states' alignment behavior towards China. Journal of Contemporary China, 25(100), 12.
(13) Tessman, B. F. (2012). System structure and state strategy: Adding hedging to the menu. Security Studies, 21(2), 193.
(14) Jackson, V. (2014). Power, trust, and network complexity: Three logics of hedging in Asian security. International Relations of the Asia-Pacific, 14(3), 331–356.
(15) Kuik, C. C. Light or heavy hedging: Positioning between China and the United States, p. 2.
(16) Kuik, C. C. (2022, June 6). Hedging in post-pandemic Asia: What, how, and why? The Asian Forum. Retrieved August 12, 2022, from https://theasanforum.org
(17) القصار، طارق محمد طيب. (2021). التحوط الاستراتيجي في السياسة الدولية [محاضرات ألقيت على طلبة الماجستير، السنة التحضيرية]. جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية.
(18) Yin, T. (2022). Strong power to weak power strategic hedging in regional conflicts and China's involvement in the Saudi Arabia–Iran rivalry. International Journal of Asian Social Science, 12(8), 296.
(19) Tessman, B. F. (2012). System structure and state strategy: Adding hedging to the menu. Security Studies, 21(2), 193.
(20) Kuik, C. C. Light or heavy hedging: Positioning between China and the United States, p. 13.
(21) Jesse, N. G., & Dreyer, J. R. (2016). Small states in the international system: At peace and at war. Maryland: Lexington Books, p. 51.

(22) Jesse, N. G., & Dreyer, J. R. (2016). Small states in the international system: At peace and at war. Maryland: Lexington Books, p. 117.

(23) توفيق، سعد حقي. (2017). العلاقات الدولية. بغداد: دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر، ص 519–520.

(24) Sherwood, L. (2016, September 14). Small states' strategic hedging for security and influence. Trends Research. Retrieved August 21, 2022, from https://trendsresearch.org

(25) السلمان، عادل. (2004، 19 آب). الأحلاف والتكتلات الدولية. الحوار المتمدن. تاريخ الوصول 23https://www.ahewar.org آب 2022، من

(26) توفيق، سعد حقي. (2017). العلاقات الدولية. بغداد: دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر، ص 524.

(27) Kuik, C. C. (2008). The essence of hedging: Malaysia and Singapore's response to a rising China. Contemporary Southeast Asia, 30(2), 164.

(28) Kuik, C. C. Light or heavy hedging: Positioning between China and the United States.

(29) Schweller, R. L. (1994). Bandwagoning for profit: Bringing the revisionist state back in. International Security, 19(1), 96–97.

(30) Lee, J. Y. Hedging strategies of the middle powers in East Asian security: The cases of South Korea and Malaysia, p. 13.

(31) Renshon, J. (2017). Fighting for status: Hierarchy and conflict in world politics. New Jersey: Princeton University Press, p. 33.

(32) Khong, Y. F. (2019). Power as prestige in world politics. International Affairs, 95(1), 120.

(33) مقلد، إسماعيل صبري. (1980). نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة. الكويت: جامعة الكويت، ص 151.

(34) الكفارنة، أحمد عارف. (2009). العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية. مجلة دراسات دولية، (42)، ص 22.

(35) Geeraets, G., & Salman, M. (2016). Measuring strategic hedging capability of second-tier states under unipolarity. Chinese Political Science Review, 1(1), 6–7.

(36) العراقي، بشار أحمد. (2018، تموز/يوليو). قياس قوة الدولة الاقتصادية: اعتماد منهجية دلفي في دراسة واقع البلدان العربية سنة 2015 مقارنة بالدول الإقليمية. سياسات عربية، (33)، ص 73.

(37) البيضاني، حسن سلمان خليفة. (2021، شتاء). متطلبات البناء وتطوير القدرات العسكرية العراقية في ظل التهديدات القائمة. مجلة حمورابي، 9(37)، ص 106–107.

(38) Geeraets, G., & Salman, M. (2016). Measuring strategic hedging capability of second-tier states under unipolarity. Chinese Political Science Review, 1(1), 6.

(39) Luong, P., & Weinthal, E. (2002, March/April). New friends, new fears in Central Asia. Foreign Affairs. Retrieved October 14, 2022, from https://ciaotest.cc.columbia.edu/olj/fa/fa_marapr02/fa_marapr02f.html https://ciaotest.cc.columbia.edu/olj/fa/fa_marapr02/fa_marapr02f.html.

(40) Sun, D., & Elmahly, H. (2019). NATO vs. SCO: A comparative study of outside powers' military presence in Central Asia and the Gulf. Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies, 12(4), 11–12.

(41) Sun, D., & Elmahly, H. (2019). NATO vs. SCO: A comparative study of outside powers' military presence in Central Asia and the Gulf. Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies, 12(4).

(42) ANI News. (2022, January 12). US persuades Tajikistan, Uzbekistan to allow military bases to oversee operations in Afghanistan. Retrieved October 17, 2022, from https://www.aninews.in/news/world/asia/us-persuades-tajikistan-uzbekistan-to-allow-military-bases-to-oversee-operations-in-afghanistan20220112045749 https://www.aninews.in/news/world/asia/us-persuades-tajikistan-uzbekistan-to-allow-military-bases-to-oversee-operations-in-afghanistan20220112045749

(43) Sahakyan, M. (2021, March). The new great power competition in Central Asia: Opportunities and challenges for the Gulf. HAL Open Science. Retrieved October 13, 2022, from https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-03224546

(44) U.S. Department of State. (2017, September 22). C5+1 fact sheet. Retrieved from https://2017-2021.state.gov/c51-fact-sheet/index.html https://2017-2021.state.gov/c51-fact-sheet/index.html.

(45) U.S. Embassy in Uzbekistan. (2020, February 5). Joint statement on the ministerial meeting in the C5+1 format. Retrieved from https://uz.usembassy.gov/joint-statement-on-the-ministerial-meeting-in-the-c51-format

(46) Sahakyan, M. (2021). The new great power competition in Central Asia: Opportunities and challenges for the Gulf. HAL Open Science.

(47) إيدام، سعد رزيج، وعزيز، عباس هاشم. (2018، أيلول/سبتمبر). أثر المتغير الأمريكي في التوجه التركي–الإيراني نحو جمهوريات آسيا الوسطى بعد الحرب الباردة. مدارات إيرانية، (1)، 404.

(48) إيدام، سعد رزيج، وعزيز، عباس هاشم. (2018). أثر المتغير الأمريكي في التوجه التركي–الإيراني نحو جمهوريات آسيا الوسطى بعد الحرب الباردة. مدارات إيرانية، (1)، 406، 408.

(49) طرابيك، أحمد عبده. (2019، 8 تشرين الأول). تنافس دولي وإقليمي في آسيا الوسطى يضع تحديات أمام التقارب مع الدول العربية. مجلة آراء حول الخليج، (142). تاريخ الوصول 14 تشرين الأول 2022، من https://araa.sa/index.php?option=com
https://araa.sa/index.php?option=com

(50) بولمشاور، رباب، وعلاق، جميلة. (2022، حزيران/يونيو). التنافس حول شبكة خطوط أنابيب الطاقة في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين. المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 6(1)، 290.

(51) Al-Nouimat, A. M. D., Jakubayeva, S., Zhekenov, D., & Azimov, A. (2019). Geopolitical interest of Iran in Central Asia. Халықаралық қатынастар және халықаралық құқық сериясы, 87(3), 43.

(52) Al-Nouimat, A. M. D., Jakubayeva, S., Zhekenov, D., & Azimov, A. (2019). Geopolitical interest of Iran in Central Asia. Халықаралық қатынастар және халықаралық құқық сериясы, 87(3), 44.

(53) عبداللهيان، حسين أمير. (2022، 17 أيلول). انضمام إيران لمنظمة "شنغهاي" وأفول الهيمنة الأحادية. وكالة مهر للأنباء. تاريخ الوصول 14 تشرين الأول 2022، من https://ar.mehrnews.com/news/1926564

(54) Sahakyan, M. (2021). The new great power competition in Central Asia: Opportunities and challenges for the Gulf. HAL Open Science.

(55) Sahakyan, M. D. (2020, September 17). Rebuilding interconnections: Russia, India and the international North-South transport corridor. Asia Global Online. Retrieved October 13, 2022, from https://www.asiaglobalonline.hku.hk/rebuilding-interconnections-russia-india-and-international-north-south-transport-corridor

(56) Boltuc, S. (2022, September). Iran's interests and strategy in Central Asia. Geopolitical Report, 23(1). Retrieved October 14, 2022, from https://www.specialeurasia.com/2022/09/07/iran-interests-central-asia

(57) Olmos, F. (2022, June 24). Busy times in Iran-Central Asia relations. The Diplomat. Retrieved October 14, 2022, from https://thediplomat.com/2022/06/busy-times-in-iran-central-asia-relations

(58) غل عنبري، صابر. (2022، 30 أيار). الرئيس الطاجيكي يلتقي نظيره الإيراني في طهران: التوقيع على 17 وثيقة. العربي الجديد. تاريخ الوصول 14 تشرين الأول 2022، من https://www.alaraby.co.uk/politics/

(59) Asia-Plus. (2015, December 30). Tajikistan concerned over Iran's decision to invite leader of banned IRP to conference. Retrieved October 14, 2022, from https://www.asiaplustj.info/en/news/tajikistan/politics/20151230/tajikistan-concerned-over-iran-s-decision-invite-leader-banned-irp-conference

https://www.asiaplustj.info/en/news/tajikistan/politics/20151230/tajikistan-concerned-over-iran-s-decision-invite-leader-banned-irp-conference.

(60) Boltuc, S. (2022). Iran's interests and strategy in Central Asia. Geopolitical Report, 23(1).